من عروض السكون موجود في مددت ونحوه ايضا فلم لا يجوز فيه الادغام كما جاز في هذا قلت اجيب عن الثاني بان هذا لما ظهر كجزء من الكلمة وسكن ما قبلها ولانه على الثاني كما علمت فلو حرك لزال الغرض وبان الادغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام لئلا تتوالى الحركات الاربع فيلزم الدور وفي هذا الجواب الاخير نظر لان تحرك الثاني لا يتوقف على الادغام بل على اسكان الاول وهو جزء الادغام لا نفسه ولعسى ان يقال في دفع هذا النظر من ان اسكان الاول موقوف على الادغام والموقوف على الموقوف عليه موقوف فيه نظر ايضا لان الاسكان المذكور لا يتوقف على نفس الادغام بل على ارادته كما لا يخفى فالازم توقف الادغام على القصد اليه وهو مستقيم ويمكن ان يمنع في الثاني الدليل منعا اجماليا ايضا فيقال هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح لتخلفه مقتضاه في الفعل المجزوم مقتضيا لتحريك اخره الذي كان ساكنا للجازم اذا دخل عليه الجازم نحو لم تمد فتامل ثم لما كان ادغام المضاعف احتجنا الى بيان تلك الحركة ما هي وهذا فصل عقدته لذلك فنقول المضارع المضاعف المجزوم لا يخلو اما ان يكون مكسور العين او مفتوحها او مضمومها فان كان في المذكور مكسور عين كيفر بالفاء من الفرار وهو الهرب فالكسر والفتح اي كل واحد منهما على الانفصال الحقيقي للاسم المحركة لاجل الادغام يفر بالفاء اما الكسر فلان الساكن اذا حرك به لما بين الكسر والسكون من التناسب ولان الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذره اعني في الافعال فكذا جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذره واما الفتح فلخفته ولك ان تقول الكسر في لم يفر لمتابعة العين وبين عروض هذا الخفيف وضربه الخاص الصحيح كذا يجوز الكسر والفتح اذا مفتوحها كان اي اذا كان الفعل المذكور مفتوح العين كلا تعض للتوجيهين السابقين

ولك

ولك ان تقول الفتح في نحو لم يعض للاتباع ولكن الكسر في مفتوح العين لعضه تابع في الرتبة فهو دونه في الثاني لان الفتح له مقتضيان وهو التخفيف والاتباع والكسر ليس له الا مقتض واحد وهو تحريك الساكنين والمثال الاول بالعكس من هذا لان الكسر هناك له مقتضيان كونه الاصل في تحريك الساكن والاتباع والفتح له مقتض واحد وهو التخفيف وبيان كون الكسر في هذا دون الفتح من زيادتي وان فككته اي المدغم المجزوم على لغة الحجاز ففيه فلم يفرر بتسكين اخره في المكسور العين قل وحرك في البيت بالكسر للضرورة كذا قل لم يعضض في المفتوح العين بسكون اخره وقس على ما ذكرنا باقي المثل وسكنت الياء للوزن وهكذا الحكم للثلاثي المزيد منه نحو يقشعر ومثله يحمار بل يحمر بتشديد اواخرها فتقول لم يقشعر ولم يحمار ولم يحمر بكسر اللام وفتحها لما مر ولم يقشعرر ولم يحمارر ولم يحمرر بفك الادغام وكسر ما قبل الاخر لانا نقدر الاصل فيها يقشعرر ويحمارر ويحمرر مكسورا ما قبل اخرها في المضارع مفتوحا في الماضي حملا على اخواتها من نحو اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج ويدل عليه قولهم ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي لان وزنهما افعلل وافعالل لا احمرر واحمارر ووجه الدلالة ثبوت الكسرة اللفظية في مضارعها السبق الاعلال على الادغام على ما سياتي في باب الناقص وان يكن الفعل المذكور مضمومها اي مضموم العين كيمد يحكمه اي حكم اخره عند دخول الجازم عليه كحكم فعل سابق وهو المكسور العين والمفتوحها اي يجوز فيه الكسر والفتح للتوجيهين السابقين وجاز ايضا مع ذا الثالث ضمه اي ضم اخره اتباعا لحركة العين اعني بجواز هذه الاوجه الثلاثة مع الادغام نحو قولنا لم يمد حال كونه مثلث الدال فالفتح للخفة والكسر لانه الاصل في تحريك الساكن والضم

Copyright © King Saud University